### «الناتو»: نمد اليد مجددا لروسيا.. لكننا مستعدون للأسوأ

# أوكرانيا: نرحب بمواصلة المحادثات مع موسكو في فبراير

وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا

أمين عام حلف الناتو

«وكالات»: رحّبت أوكرانيا، أمس الخميس، بخطط روسيا لمواصلة المحادثات مطلع فبراير معتبرةً الأمر «نبأً جيّداً» ومؤشراً على أن موسكو عازمة على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة القائمة.

وتزداد المخاوف الدولية من احتمال غزو روسيا لأوكرانيا، بعدما حشدت عشرات الآلاف من الجنود الروس عند الحدود في الأسابيع الأخيرة.

والتقى مسؤولون روس وأوكرانيون كبار في باريس مع ممثلين عن فرنسا وألمانيا أمس أول الأربعاء.

وقال وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، للصحافيين في كوبنهاغن اليوم إن «الأنباء الجيدة هي أن المستشارين اتفقوا على عقد لقاء في برلين في غضون أسبوعين»، مشيراً إلى أن «هذا يعني أنه للأسبوعين المقبلين على الأقل، يرجّح بأن تبقى روسيا على المسار الدبلوماسي».

وأشار إلى أنه فيما لا توجد «تغيّرات كبيرة» بعد اجتماع الأربعاء، إلا أن «الاتفاق على مواصلة المحادثات أمر جيد».

وأضاف: «رغم أنني من أشد أنصار القوة الناعمة، إلا أنني أخشى من أن الوقت حان لاستخدام القوة الخشنة». وأكد أن «أوكرانيا القوية تُعَدّ بحد ذاتها أفضل إجراء ردع».

كما أشاد بالإدارة الأميركية لـ«تشاورها معنا قبل التحدث مع الروس». لكنه شدد على أن كييف «لن تسمح لأي طرف كان، ولا حتى لأصدقائنا، بفرض أي تنازلات علينا»، مشيراً إلى أن روسيا تقديم التنازلات.

كما قال كوليبا، في تنديد ضمني بألمانيا التي رفضت تقديم أسلحة لأوكرانيا، «يمكن لكل دولة القيام بأمر ما إذا توافرت لديها الرغبة السياسية بذلك. وعندما لا تفعل، تجد لنفسها أعذاراً لعدم قيامها بشيء».

يأتي هذا بينما أعلنت الدنمارك الخميس عن حزمة مساعدات بقيمة 83 مليون دولار لأوكرانيا بين عامي 2022 و2026.

من جانب آخر أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أمس الأول الأربعاء أن الحلف قدّم مقترحات من أجل حل دبلوماسي للتوترات التي تثيرها التعزيزات العسكرية الروسية قرب أوكرانيا، لكنه يبقى «مستعداً للأسوأ».

وقال «نحن الآن نمدّ اليد لروسيا مرة أخرى سعياً لمسار حوار وإيجاد حلّ سياسي»، مضيفا «لكن بالتأكيد فيما نأمل ونسعى من أجل حلّ جيد، من أجل خفض للتصعيد، فنحن أيضا مستعدون للأسوأ».

جاءت تصريحاته بعدما أرسل الحلف إلى موسكو رداً خطياً على مطالبها الأمنية، كما فعلت واشنطن.

في السياق، أكد وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، مجدداً أمس الأول الأربعاء، أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تصرفات موسكو.

وقال بعد تسليم واشنطن رسالة لموسكو «إذا اختارت روسيا الهجوم على أوكرانيا ستدفع ثمنا باهظا»، موضحاً «أنّ هناك مبادئ جوهرية نحن ملتزمون بالمحافظة عليها والدفاع عنها، تشمل سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وحقّ الدول في اختيار الترتيبات الأمنية والتحالفات الخاصة بها».

وجدد بلينكن رغبة الولايات المتحدة بالحوار مع روسيا، وقال إنه سيتباحث مع نظيره الروسي «في الأيام المقبلة».

كما أضاف: «الرد الأمريكي على مطالب روسيا الأمنية تضمن قائمة بمخاوفنا ومخاوف الحلفاء»، وتابع «سنتحدث مع منتجين للغاز بدول مختلفة إذا قطعت روسيا الغاز عن أوروبا».

وأكد وزير الخارجية الأمريكي أن أبواب الناتو ستبقى مفتوحة أمام الراغبين بالانضمام، مبيناً أن حلفاء واشنطن سيعملون على تقديم المساعدة لكييف.

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن السفير الأمريكي جون سوليفان سلم اليوم الأربعاء ردا مكتوبا من واشنطن على مجموعة شاملة من المطالب الأمنية، التي قدمتها موسكو إلى الغرب.

وتقدمت روسيا، التي أثارت انزعاج الغرب بحشد عسكري قرب حدودها مع أوكرانيا، بمجموعة من المطالب الأمنية أواخر العام الماضي، من بينها المطالبة بعدم انضمام كييف إلى حلف شمال الأطلسي مطلقا. كما طالبت بوقف توسع التحالف العسكري الغربي شرقا.

ووصل السفير الأمريكي إلى مقر وزارة الخارجية الروسية مساء أمس الأول الأربعاء، وأظهر مقطع فيديو نشرته وكالة الإعلام الروسية سوليفان وهو يغادر المبنى في وقت لاحق من المساء، وذكرت أنه بقي بالداخل لمدة 30 دقيقة.

وكانت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي، ويندي شيرمان، أكدت في وقت سابق الأربعاء، أن الولايات المتحدة تعتقد أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مستعد لاستخدام القوة ضد أوكرانيا بحلول منتصف شباط/فبراير رغم الضغوط الرامية لمنع ذلك.

وقالت شيرمان خلال منتدى «لا فكرة لدي بشأن إن كان اتّخذ القرار النهائي، لكننا بالتأكيد نرى أن كل مؤشر يدل على أنه سيستخدم القوة العسكرية في وقت ما، ربما (بين) الآن ومنتصف شباط/فبراير».

وكان حشد القوات الروسية في روسيا البيضاء وقرب جارتها أوكرانيا، قد أثار مخاوف من أن موسكو تخطط لشن هجوم جديد على أوكرانيا. وضمت روسيا منطقة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام 2014 ودعمت انتفاضة موالية لروسيا في شرق أوكرانيا.

وتنفي موسكو وجود أي خطة من هذا القبيل لكنها تقول إنها قد تتخذ تدابير «عسكرية تقنية» غير محددة ما لم تتم تلبية مطالبها.

فيما أوضحت واشنطن بالفعل علنا أن بعض هذه المطالب غير قابلة للتحقيق.

وأكدت القوات الأمريكية المجهزة استعدادها للانتشار في أوروبا إذا لزم الأمر، مهددة بفرض أسوأ العقوبات حال نفذت موسكو تهديدها.

بينما قرر حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعزيز دفاعاته شرقا، في حين نددت موسكو برغبة «في تأجيج التوتر».

واستعرضت دول الأطلسي دعمها لأوكرانيا بطرق اعتبرتها موسكو استفزازية، إذ شملت مناورات بحرية في نوفمبر الماضي (2021) بالبحر الأسود، وتسليم دفعة من زوارق الدورية الأمريكية إلى البحرية الأوكرانية.

# غوتيريش لمجلس الأمن: الوضع بأفغانستان على حافة الانهيار

عنصر من طالبان في كابل

«وكالات»: أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أمام مجلس الأمن أمس الأول الأربعاء أن أفغانستان باتت «معلقة بخيط رفيع» مع معاناة الملايين هناك من الجوع واقتراب التعليم والخدمات الاجتماعية من حافة الانهيار ونقص السيولة، الذي يحد من قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين.

وقال غوتيريش للمجلس المؤلف من 15 عضوا: «نحن بحاجة إلى وقف العمل بالقواعد والشروط التي لا تقيد فقط الإقتصاد الأفغاني وإنما أيضاً عملياتنا الهادفة لإنقاذ الأرواح. في مثل هذه الأوقات التي تشتد فيها الحاجة، يجب مراجعة هذه القواعد بجدية»، وفق رويترز.

كما حث مرة أخرى الدول على إصدار تصاريح عامة تسمح بإجراء المعاملات المالية الضرورية لكافة الأنشطة الإنسانية.

كذلك أضاف: «نحتاج إلى منح المؤسسات المالية والشركاء التجاريين تطمينات قانونية بأنهم يستطيعون العمل مع العاملين في المجال الإنساني دون خوف من انتهاك العقوبات».

وشدد قائلا: «نحتاج إلى تقديم دفعة سريعة للاقتصاد الأفغاني من خلال زيادة السيولة. يجب أن نبعد الاقتصاد عن حافة الهاوية. وهذا يعني إيجاد طرق للإفراج عن احتياطيات العملة الصعبة المجمدة وعودة التواصل مع البنك المركزي الأفغاني».

يشار إلى أنه لا يزال ما يقرب من 9.5 مليار دولار من احتياطيات البنك المركزي الأفغاني مجمدة خارج البلاد. كما توقف الدعم الدولي الذي كانت تتمتع به الحكومة السابقة منذ أن سيطرت حركة طالبان على السلطة في أغسطس الماضي.

### قال في حديث تلفزيوني: «من واجبنا حماية احترام منصبي وهذا لا علاقة له بحرية التعبير»

# أردوغان يحذر: «إهانة الرئيس» لن تمر من دون عقاب

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

«وكالات»: تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مساء أمس الأول الأربعاء، بـ«معاقبة» الصحافية التلفزيونية التركية المتهمة بإهانته والتي تخضع للحبس الاحتياطي.

وفي مقابلة مع قناة «ان تي في» NTV الخاصة، حذر الرئيس أردوغان من أن «هذه الجريمة لن تمر من دون عقاب».

ويرى أردوغان أن الصحافية سديف كاباش عملت «بدافع الاستفزاز». وقال: «من واجبنا حماية احترام منصبي والرئاسة وهذا لا علاقة له بحرية التعبير».

وأكد أردوغان أنه «يمكن أن يكون هناك نقد لكن يجب أن يمارس بلغة مناسبة»، مدينا اقتراح «حزب الشعب الجمهوري» المعارض إلغاء جنحة إهانة الرئيس. وقال إنه «لا يمكنك تحمل ترف إهانة الرئيس».

واعتقلت سديف كاباش في منزلها في اسطنبول ليل الجمعة بعد ساعات على ظهورها على التلفزيون حيث أدلت بتصريحات اعتبرت مهينة للرئيس. وقد نقلتها بعد ذلك على حسابها على «تويتر» الذي يتابعه 900 ألف مشترك.

وأوقفت رسميا بعد مثولها أمام المحكمة ووضعت في الحبس الاحتياطي في سجن بكركوي في اسطنبول.

وينص القانون على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين سنة وأربع سنوات لمن يدان بتهمة «إهانة الرئيس» في تركيا.

ورأى اتحاد الصحافيين في تركيا أن «اعتقال سديف كاباش بتهمة إهانة الرئيس اعتداء خطير على حرية التعبير».

وتدين المنظمات غير الحكومية باستمرار انتهاكات حرية الصحافة في تركيا وخصوصا منذ محاولة الانقلاب التي وقعت في 2016 وتلاها اعتقال عشرات الصحافيين وإغلاق العديد من وسائل الإعلام التي اعتبرت معادية.

وتحتل تركيا المرتبة 153 من 180 في مؤشر حرية الصحافة لعام 2021 لمنظمة مراسلون بلا حدود.

كما دان اتحاد نقابات المحاماة في تركيا اعتقال كاباش، وقال في بيان إن التعبير عن الرأي حق قانوني وإن الأمر عندما يتعلق بحرية الصحافيين في التعبير عن الرأي فإن الحرية والحقوق يتم تناولهما في نطاق أوسع.

واعتبر البيان أن «عرقلة الآراء والأفكار والانطباعات التي يعبر عنها الصحفيون يعد بمثابة عرقلة لحق الرأي العام في الحصول على المعلومات وتكوين قناعاته الخاصة»، موضحاً أن تهمة إهانة الرئيس يتم استخدامها كأداة لتقييد حرية التعبير عن الرأي، وأن التحقيقات والاعتقالات المستندة عليها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وتمارس ضغوطا على الرأي العام وتعد بمثابة ترهيب له.

# سيول: كوريا الشمالية تجري سادس تجربة صاروخية منذ مطلع 2022

«وكالات»: أعلن الجيش الكوري الجنوبي، أن بيونغ يانغ أطلقت صاروخين باليستيين قصيري المدى نحو البحر قبالة ساحلها الشرقي، الخميس، في عملية هي السادسة منذ مطلع العام الجاري.

ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» المحلية عن مسؤول في هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية (لم تسمّه)، قوله إن «الصواريخ أطلقت من مدينة هامهونغ الساحلية شرقي كوريا الشمالية».

وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن «سلطات الاستخبارات في سيول والولايات المتحدة تجري حاليا تحليلا مفصلا».

ورصدت الهيئة العسكرية في سيول عمليتي الإطلاق حوالي الساعة 8 صباحا و8:05 صباحا على التوالي (23:00 ـ 23:05 ت.غ)، وقد قطع الصاروخان نحو 190 كلم على ارتفاع 20 كلم.

وأوضح المسؤول الكوري الجنوبي أنه «في عملية الإطلاق السادس من نوعها منذ مطلع العام الجاري، يفترض أن بيونغ يانغ قد حددت هدفا في جزيرة غير مأهولة قبالة الساحل الشرقي».

وأضاف أن جيش بلاده «يراقب عن كثب التحركات الكورية الشمالية ذات الصلة ويحافظ على وضعية الاستعداد».

وتتصاعد التوترات الإقليمية في الأسابيع الأخيرة، لا سيما مع إجراء بيونغ يانغ 5 اختبارات إطلاق صواريخ باليستية منذ مطلع 2022، بما في ذلك تجربتان لصواريخ فوق صوتية.

ومؤخرا، فرضت واشنطن عقوبات جديدة ضد 5 كوريين شماليين على علاقة ببرامج الصواريخ الباليستية.

# فرنسا و14 دولة تدعو مالي للتراجع عن ترحيل القوات الدنماركية

"وكالات": حثت فرنسا و14 دولة أخرى مالي أمس الأول الأربعاء، على السماح للقوات الخاصة الدنماركية بالبقاء ضمن قوة أوروبية، بعد أن أصرت الحكومة الانتقالية على انسحابها على الفور.

ورداً على تصريح لوزير الخارجية الدنماركي يبي كوفود الثلاثاء عن القوات موجودة هناك "بدعوة واضحة"، قالت حكومة مالي إنها فوجئت لأن الطلب الدنمركي في يونيو بنشر القوات، لا يزال معلقاً.

وأضافت الحكومة في بيان "لا يوجد اتفاق يجيز نشر قوات خاصة دنمركية في قوة تاكوبا الأوروبية". وأضافت أن النرويج والبرتغال والمجر لا تزال تنتظر الموافقة، ولم تنشر قوات.